

الفصل الخامس : مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تمهيد :

- لقد عرفت الجزائر منذ منتصف الثمانينات اختلالات داخلية وخارجية حدثت من قدرتها على إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، نذكر أهمها فيما يلي :
- تدهور التبادل الخارجي واستمرار تزايد الديون الخارجية، وعجز مستمر في ميزان المدفوعات؛
 - انخفاض الناتج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية؛
 - العجز المتنامي في الخزينة الذي يساهم فيه صندوق تطهير المؤسسات العمومية؛
 - تداول نقدي هام خارج النظام المصرفي حيث بلغ سنة 1990 حوالي 49,7 % من M_1 ؛
 - ارتفاع نسبة التضخم والبطالة إلى مستويات لم تعرفها من قبل حيث سجل التضخم 17% في أواخر سنة 1989 ، أما البطالة فقد سجلت نسبة تقدر بـ 19% من حجم الأفراد القادرين على العمل؛
 - تكوين قطاع صناعي كبير ذو قدرات تكنولوجية عالية يعمل بأقل طاقاته الإنتاجية (لا يتعدى 60 % من قدراته الإنتاجية)
 - ضعف قطاع الإنتاج و الفلاحة فهي غير قادرة على تلبية حاجيات الفرد، إذ أن معظم المنتجات الغذائية الأساسية للفرد الوطني مستوردة.
- وبناء على هذه الظروف الصعبة انتهجت الجزائر مجموعة من الإجراءات في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق تمثلت في سياسات تصحيحية بصفة ذاتية والتي شكل قانون النقد والقرض فيها أهم قفزة نوعية في تاريخ السياسة النقدية الجزائرية، وأخرى بمساعدة الهيئات المالية الدولية وهو ما تظهره برامج التثبيت والتعديل الهيكلي والتي يعتبر الجانب النقدي فيها بارزا.

فعرف الوضع النقدي بوجه الخصوص ابتداء من 1990 تغيراً جذرياً وبدأت تظهر بوادر التجديد والابتكار المالي، فقد تغيرت العلاقة بين البنك المركزي والحكومة والخزينة، ووضع إطار قانوني للسياسة النقدية وأهداف محددة أهمها محاربة التضخم بالإضافة إلى إدخال أدوات جديدة للسياسة النقدية وتحكم البنك المركزي في كل الأمور النقدية .

وفي ظل هذه الإصلاحات يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث , حيث يتطرق في المبحث الأول إلى محتوى الإصلاحات الاقتصادية, ثم نتناول في المبحث الثاني أدوات السياسة النقدية, ونرى في المبحث الأخير ما مدى تحقيق أهداف السياسة النقدية في ظل هذه الإصلاحات .

المبحث الأول : محتوى الإصلاحات الاقتصادية

نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي, دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني, وذلك استعداد للانتقال إلى اقتصاد السوق وبعث النمو الاقتصادي الذي سادته الركود.

المطلب الأول : الإصلاحات الذاتية

خلال سنة 1988 دخلت الجزائر في إصلاحات سياسة واقتصادية شاملة تهدف إلى فتح الأبواب تدريجياً لقواعد اقتصاد السوق، وتمثل الإصلاحات السياسية في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وقواعد الديمقراطية والتي ترجمت في دستور 1989؛ أما الجانب الثاني من الإصلاحات كانت موجهة لتنظيم الاقتصاد والتي يأتي تفصيلها فيما يلي :

1/ الجانب التنظيمي :

مست هذه الإصلاحات الجانب المؤسساتي (Institutionnel) عن طريق إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تضمن الإطار التنظيمي والضروري للدخول في اقتصاد السوق، والتي يمكن إيجازها فيما يلي (1) :

(1) فريد بن طالبي، مرجع سابق، ص.153.

- تعويض الاقتصاد المسير إداريا بميكانيزمات اقتصاد السوق الذي ترجم في دستور 1989؛
- إعطاء استقلالية أكبر لمؤسسات القطاع العام والتي يجب أن تسيّر بقواعد تجارية وذلك من خلال تجسيد قانون 01/88 والذي يتضمن منح الاستقلالية القانونية للمؤسسات العمومية مع إعادة تأهيلها ومحو ديونها؛
- منح فرص أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في تطوير الاقتصاد لأنه قطاع يضمن الأداء الجيد؛
- تحرير الأسعار بواسطة التخلي التدريجي عن الدعم؛
- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر اتجاه الخزينة من خلال وضع قانون النقد والقرض 10/90 حيز التنفيذ، والذي أعطى للبنك المركزي مسؤولية الرقابة على الجهاز المصرفي وتسيير السياسة النقدية؛
- إعادة تعريف مفهوم علاقات العمل من خلال إدخال المفهوم التعاقدى بين المستخدمين والعمال؛
- إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛
- إصلاح النظام الجبائي المتبع وذلك من خلال تخفيض الضغط الجبائي وإعادة تصحيح التعريفات الجمركية؛
- إصدار القانون التجاري في سنة 1993 الذي أدخل مبدأ التجارة والتحكم للسوق بالنسبة للمؤسسات، بالإضافة إلى إصدار قانون الاستثمارات في السنة نفسها الذي يحدد الضمانات والإجراءات التحفيزية للمستثمرين في ظل الانفتاح الاقتصادي على الخارج .
- * ولقد أحدث قانون النقد والقرض 10/90 تغير جذري على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي .

أ/ قانون النقد والقرض 10/90 :

لم يظهر الاستقلال الحقيقي للنظام المصرفي والمالي إلا بعد إصدار قانون النقد والقرض 10/90 وقد وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد، يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد في السياسة النقدية، وإرجاع صلاحيات السلطات النقدية في تسيير

النقد ورسم السياسة النقدية في ظل استقلالية تامة، ويدور قانون النقد والقرض حول ثلاثة محاور أساسية :

- يحدد وينفذ ويؤكد الفصل بين السلطات النقدية والدولة؛
 - يحدد قوانين البنك المركزي ونظام البنوك والقرض معا؛
 - يضع معايير جديدة في التسيير النقدي والمالي للاقتصاد.
- ولقد تم التطرق إلى هذه المحاور بالتفصيل في الفصل السابق .

ب/ كيفية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية :

وتتجلى إلزامية التنسيق بين هاتين السياستين في إجبار الحكومة على استشارة البنك المركزي في كل عمل من شأنه أن يمس بالأمور النقدية و الداخلية أو الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى على البنك المركزي إخبار الحكومة بكل الأمور التي من شأنها أن تؤثر على الاستقرار النقدي .

ومن الناحية العملية يستشار بنك الجزائر في إعداد مختلف القوانين وخاصة قانون المالية السنوي والنصوص التنظيمية التي تمس الجوانب المالية والنقدية أو من ناحية أخرى تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع أو نص تنظيمي يتعلق بالأمور النقدية والمالية⁽¹⁾.

وفي الختام يمكن القول بأن قانون النقد والقرض وضع القطاع المالي والمصرفي وبشكل نهائي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق .

2/ الجانب الاقتصادي :

جاءت الإجراءات التصحيحية التي تمت في الجانب الاقتصادي تهدف إلى تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل التحول إلى اقتصاد السوق عن طريق إعداد سياسات اقتصادية تتماشى مع المرحلة المقبلة والمتمثلة في :

أ/ السياسة المالية :

إن الاعتماد الكبير على الجباية البترولية جعلت وضعية الاقتصاد الوطني مرهون بأسعار البترول التي تتحكم فيها الأسواق الدولية، مما جعل السلطات الوطنية خاصة بعد أزمة 1986 تعيد النظر في

(1) جودي كريم، كمال رضوان ياسين بادسي، مرجع سابق، ص.ص.317.318.

السياسة المالية من خلال عدة إجراءات أهمها إنشاء اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي في مارس 1987 والتي كانت تهدف إلى :

- تبسيط النظام الضريبي وهذا عن طريق إلغاء العدد الكبير من الضرائب وتعويضها بضريبة وحيدة بمعدلات متعددة؛
- تحسين إدارة الضرائب؛
- العمل على تسهيل مهمة إدارة الضرائب في تحصيل إيراداتها والتقليص من نفقات التحصيل؛
- خلق الشروط المواتية للتوازن الخارجي وهذا عن طريق العمل على تشجيع الصادرات؛
- ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة, وكذا تخفيض الضغط الضريبي على المؤسسات؛
- الاستعمال الأمثل للنفقات العامة.

ب/ السياسة النقدية :

- لقد أصبح البنك المركزي بموجب قانون النقد والقرض 10/90 السؤول الوحيد على تسيير السياسة النقدية وفي ظل استقلالية تامة، وكان الهدف من هذا القانون هو فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية من جهة، والتحكم في الكتلة النقدية من جهة أخرى, عن طريق :
- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات؛
 - وضع نظام مصرفي عصري وفعال في مستوى تعبئة توحيد الموارد؛
 - الحد من توسع القرض الداخلي؛
 - الحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي؛
 - عدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين بخصوص منح القروض؛
 - إنشاء سوق نقدي.

ج/ نظام الأسعار :

- في إطار إعطاء الاستقلالية وتمكين المؤسسة من السيطرة على أدوات اتخاذ القرار تمت مراجعة نظام الأسعار, حيث ميز بين نوعين من الأسعار :

• الأسعار المنظمة :

- وهي أسعار مضمونة على مستوى الإنتاج من أجل دعم بعض المنتجات المراد دعمها من طرف الدولة .

● الأسعار الحرة :

وهي الأسعار التي تتحدد حسب العرض والطلب, والهدف من ذلك هو تحرير الأسعار وذلك من خلال رفع الدعم عليها, ويخضع هذا النوع من الأسعار لنظام التصريح بالأسعار لدى المصالح التجارية .

د/ سياسة سعر الصرف :

لقد تم إلغاء نظام الصرف المعمول به سابقا سنة 1988 واستبداله بنظام يقضي بتخفيض النقد الأجنبي للبنوك التجارية ضمن إطار سقف ائتمانية, وهو ما يتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات على أن تقوم البنوك بتخفيض النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتعامل معها؛ وفي عام 1991 تولى مجلس النقد والقرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي والدين الخارجي, وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة، ولقد صدر من قانون التمويل الإضافي في أفريل 1990 الذي منح الشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملة الأجنبية⁽¹⁾.

هـ/ تحرير التجارة الخارجية :

لقد مرت السياسة التجارية بمرحلتين , مرحلة الرقابة والتي امتدت إلى غاية 1969 , ثم تلتها المرحلة الثانية وهي مرحلة إجراء الاحتكار والتي امتدت إلى غاية 1988 , وفي تلك السنة جاء قانون 29/88 المؤرخ في 19/07/1988 والمتعلق بممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية الذي شكل نقطة تحول في السياسة التجارية .

وانطلاقا من سنة 1989 بدأت السلطات في تنفيذ برنامج لتحرير المبدلات الخارجية, وهكذا تم إلغاء القيود على الاستيراد الذي كانت تحتكره المؤسسات العمومية والتي كان لديها تراخيص

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.114.

لاستعمال النقد الأجنبي, وأصبح بإمكان شركات الاستيراد الحصول على هذا النقد, وهذا عن طريق تخصيص مبلغ معين منه لكل شركة من أجل استعماله .

ولقد ساهم قانون النقد والقرض 10/90 في إلغاء الاحتكارات من خلال فتح المجال للاستيراد أو للاستثمارات الأجنبية .

المطلب الثاني : الإصلاحات المدعمة من طرف الهيئات المالية الدولية

لقد اضطرت الجزائر إلى التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي وذلك من أجل فك الخناق على الديون الخارجية وذلك بإعادة جدولتها ومحااربة الركود الاقتصادي, وقد تم التوقيع على مرحلتين، الأولى تمثلت في الاتفاقية المعروفة بـ " ستاندباي " في أفريل 1994 والتي امتدت إلى مارس 1995 , والثانية تعرف باتفاقية " تسهيل التمويل الموسع " في أفريل 1995 وامتدت إلى مارس 1998⁽¹⁾، وتمثلت هاتان الاتفاقيتان في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي.

1/ برنامج التثبيت :

يهدف هذا البرنامج إلى إعادة التوازن الاقتصادي الكلي لاحتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ولقد تركزت جهود التصحيح على السياسات النقدية والمالية التي تهدف إلى:

- ترشيد الطلب المحلي من خلال الحد من نمو النقد و الائتمان؛
- تقييد عجز الميزانية باتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات وترشيد النفقات الحكومية؛
- مراجعة سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار للوصول به إلى قيمته الحقيقية؛
- الحد من التضخم وتحرير التجارة الخارجية.

ولقد بوشر تطبيق هذا البرنامج على مدار سنة كاملة في ظروف اقتصادية واجتماعية وامنية جد صعبة، وعلى الرغم من ذلك فان خبراء صندوق النقد الدولي يشهدون بان الجزائر قد احترمت وطبقت كافة الإجراءات المتفق عليها مما مكنها من الحصول على التمويلات المقررة واعادة جدولة ديونها .

(1) عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري. ترجمة جريبب أم الحسن، موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص.28.

2/ برنامج التكيف الهيكلي :

إن التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية لا مفر منها، فهو يسمح للجزائر بتطوير اقتصادها وانفتاحه على العالم الخارجي وهو ضرورة ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني؛ فبعد المعالجات الجزئية المتتالية في الثمانينات (الإصلاحات الذاتية) تم الإجماع على ضرورة

المعالجة الجذرية لكافة المشاكل عن طريق إجراء سياسات تصحيحية، والتي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني واستقراره والانتقال إلى اقتصاد السوق مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم، بالإضافة إلى مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والبدء بالخصوصية ومواصلة التحرير الاقتصادي وضمان الحماية الاجتماعية⁽¹⁾؛ ومن أهم السياسات والإجراءات المتبعة ما يلي :

- تخفيف وإزالة القيود على الأسعار وتحرير ترتيبات التسويق والتوزيع والاستثمار؛
- إصلاح النظام التجاري بإزالة القيود الكمية على الاستيراد والتصدير وتخفيض المعدلات القصوى للتعريف الجمركية ؛
- إصلاح سعر ونظام الصرف بالاعتماد على قوى السوق في تحديده وإزالة قيود الصرف على المعاملات الجارية؛
- إصلاح النظام الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات وزيادة شفافيتها وتحسين التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي؛
- إصلاح الجهاز المصرفي من خلال تحرير أسعار الفائدة وتطوير أدوات مالية جديدة، والتحول باتجاه الاعتماد على الوسائل غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية ؛
- إنشاء سوق رأسمال ، وإشراك القطاع الخاص في تمويل البنوك؛
- إصلاح المؤسسات الاقتصادية والتجارية العامة بإعادة هيكلة أوضاعها الإدارية والمالية ومنحها الاستقلالية في التسيير المالي والإداري ومعالجة ديونها المتعثرة؛
- إصلاح وخصوصية المؤسسات العمومية، وفتح المجال للاستثمار الأجنبي .

(1) عبد الله بن دعيبة " التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية " . الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصوصية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص.ص.364. 365.

وبصفة عامة، استهدفت برامج التثبيت والتكيف الهيكلي القضاء على اللاتوازن الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد الجزائري منذ 1986 ، وشملت بذلك إصلاح جميع القطاعات وامتدت إلى جميع المتغيرات الاقتصادية الأساسية (أنظر الملحق رقم (1))، وهذه البرامج تنطوي على ثلاثة جوانب رئيسية هي :

• جانب إدارة الطلب :

والذي يتضمن أدوات وإجراءات السياسة المالية والسياسة النقدية، بهدف تحقيق التوازن الداخلي، علما بان إدارة الطلب يغلب عليها الطابع التقشفي والانكماشى .

• جانب العمل على زيادة العرض :

والذي بدوره يتضمن جميع إجراءات الإصلاح الهيكلي، والتي تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد ومن ثم زيادة الإنتاج وتطويره .

• جانب تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات :

والذي يشمل أدوات السياسة التجارية، والتي تهدف أساسا إلى تأمين المزيد من النقد الأجنبي لتسديد الديون .

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير المالية والنقدية وغيرها من الإجراءات المرافقة لها والتي تحدث مفعولها على المدى القصير هي من اختصاص صندوق النقد الدولي، بينما تلك التي تحدث مفعولها على المدى الطويل(من 3 الى 5 سنوات)، فهي من اختصاص البنك الدولي وهي تلك المتعلقة بإزالة التشوهات الاقتصادية بشكل عام .

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

بعد صدور قانون النقد والقرض صار البنك الجزائر يستخدم مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لتعديل سيولة النظام المصرفي ومراقبة نمو الاقتصاد ومن بين هذه الأدوات نذكر⁽¹⁾ :

- تأطير القروض البنكية؛

- معدل الخصم وسعر الفائدة في السوق النقدية؛

(1) جودي كريم، كمال رضوان ياسين بادسي، مرجع سابق، ص.308.

- نسبة الاحتياطي الإجباري؛

- السوق النقدية .

المطلب الأول : تأطير القروض البنكية

تعد وسيلة محتملة للسياسة النقدية في الجزائر بهدف محاربة التضخم الذي حدد كهدف نهائي ومن أجل ذلك عرف منح الائتمان تأطيرا صارما للتحكم في نمو المجمعات النقدية، واختلف هذا التأطير تبعا للجهة التي تمنح لها هذه القروض .

1/ تأطير القروض المقدمة للدولة⁽¹⁾ :

من خلال قانون النقد والقرض, تم وضع سقف للقروض الممنوحة للدولة حيث يحدد المبلغ الأقصى للكشوفات الممنوحة للخرينة بـ 10 % من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة, كما أن آجال تسديد هذه القروض لا يمكنها أن تتجاوز 240 يوما في مجموعها؛ ولا يتم منح هذه القروض بسعر فائدة وإنما بعمولة تسيير يتم التفاوض بين بنك الجزائر ووزارة المالية عليها.

وقد حدد قانون النقد والقروض حجم السندات العمومية الموجودة في محفظة بنك الجزائر تبعا لعمليات إعادة الخصم أو للعمليات التي تمارسها في السوق النقدية, وحدد المبلغ الإجمالي الأقصى لهذه السندات بـ 20 % من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة, أما استحقاقها فحدد بـ 6 أشهر .

2/ تأطير القروض المقدمة لـ 23 مؤسسة غير مستقلة :

ويعتبر هذا النوع من الأدوات من أهم معايير تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي .

لكي تستطيع هذه المؤسسات المرور إلى الاستقلالية أثناء فترة إعادة الهيكلة, فقد تم فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة من طرف كل بنك لهذه المؤسسات , كما تم فرض حدود قصوى على إعادة خصم الائتمان المقدم لهذه المؤسسات في حدود كمية إعادة الخصم المحددة لكل

(1) المادتين 77 و78 من قانون النقد والقرض.

بنك, إلا أنه في 1992 تم التخلي عن فرض هذه الحدود القصوى وبدأ في الاعتماد تماما على إعادة تمويل الاقتصاد, حيث شرع بنك الجزائر في نهاية 1993 في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو سوق المال⁽¹⁾.

3/ تأطير القروض المقدمة للاقتصاد :

وضع قانون النقد والقرض حدا أقصى لمستوى إعادة خصم القروض البنكية المقدمة للاقتصاد, فقد تم تحديد وقت إعادة خصم القروض البنكية متوسطة الأجل بـ 3 سنوات على الأكثر, مدة الاستحقاق هذه مقسمة إلى فترات أقصاها 6 أشهر, مع العلم أن هذه القروض متوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم تتعلق بتطوير وسائل الإنتاج, تمويل الاستغلال , وبناء العمارات السكنية⁽²⁾.

إلى جانب هذه القروض ، يقوم بنك الجزائر بإعادة تمويل قروض الخزينة وقروض موسمية لفترات تتراوح بين 6 أشهر و12 شهرا ، ويتم تحديد تأطير القروض بالنسبة لكل بنك على حدة تبعا لمعايير معينة في⁽³⁾:

- جهد كل بنك في تكوين الادخار؛
- مستوى تطهير محفظة كل بنك؛
- مدى تدخل كل بنك في تمويل الاستثمار المنتج.

المطلب الثاني : معدل الخصم ومعدل الفائدة

إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ اليها البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية (خاصة) أو عمومية، ولكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها؛ ولقد بقي معدل الخصم ثابتا منذ 1961 إلى 1986 مقدر بـ: 2,75 % ، إلا

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص58.

(2) المادة 71 من قانون النقد والقرض.

(3) حسينة شملول، مرجع سابق، ص.170.

أنه من هذا التاريخ وإلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة متتابعة، وكان أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص⁽¹⁾.

ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي ؛ ويمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية⁽²⁾:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج؛
- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة (06) أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة إثنا عشر (12) شهرا؛

- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى ستة (06) أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث (03) سنوات. ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية كانت تهدف إلى تمويل إحدى العمليات التالية : تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن؛
- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي ام يبق عن تاريخ استحقاقها ثلاثة (03) أشهر على الأكثر.

ولقد تم تعديل معدل الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد حيث قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7,5 % عام 1989 إلى 10,5 % عام 1990 , ثم إلى 11,5% في 1991، والجدول التالي يبين تطورات معدل إعادة الخصم منذ 1990 .

(1) نفس المرجع، ص.171.

(2) المواد 69-72 من قانون النقد والقرض.

جدول رقم (4): تطور معدل إعادة الخصم منذ 1990

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل إعادة الخصم	10.5	11.5	11.5	11.5	15.0	14.0	13.0	11.0	9.5	8.5	6.8	6.0	5.5

المصدر: - م.و.إ.إ، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002. الدورة العامة الثانية والعشرون، ص.66.

- م.و.إ.إ، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001. الدورة العامة العشرون، الجزائر، ص.93.

- 04/02/2001 , WWW.Finance-Algeria.org, p.16.

أما أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية فقد حررت في ماي 1990 لكن أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية فقد ظلت خاضعة لحد أقصى نسبته 20 % سنويا مما جعل هذين النوعين من معدلات الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة (1993 - 1994). وفي 1994 أعيد رفع معدل إعادة الخصم بـ 3.5 نقطة فوصل إلى 15 % بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث كان لابد من رفع معدلات الفائدة الاسمية حتى لا يكون معدل الفائدة الحقيقي سلبيا ، كما أزيل الحد الأقصى على أسعار البنوك التجارية للجمهور وفرض سقف مؤقت بمقدار 5 نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة الدائنة والمدينة من أجل منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض، و ألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995 وأدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ 1996؛ كما ارتفعت معدلات السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر إلى 24% منذ 1994 بدلا من 20 % في أكتوبر 1991 (أنظر الملحق رقم (2)).

المطلب الثالث: الاحتياطي الإجباري

حتى أوائل عام 1994, كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدة , ومن خلال تسهيل إعادة الخصم أو اتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك غير أن هاتين الأدوات كانتا موجهتين بشدة نحو تلبية احتياجات البنوك كل على حدى وكانتا تقدمان بناء على مبادرة من البنوك التجارية. ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة, بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى تشوهات شديدة في توزيع الموارد .

ولمعالجة أوجه الضعف هذه ، بدأ بنك الجزائر في أكتوبر 1994 في فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3 % من مجموع الودائع (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) تحسب عليها فوائد بنسبة 11,5 % , وهو مستوى عال إذا ما قارناه بالدول المجاورة أين لا تخضع البنوك لأي تعويض على الإطلاق⁽¹⁾ , و ارتفع هذا المعدل في عام 2001 إلى 4,25 % والذي طبق ابتداء من 15 ديسمبر 2001⁽²⁾؛ ولقد فرضت السلطات النقدية عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطيها الإجباري , تتمثل العقوبة في غرامة يومية تساوي 1 % من المبلغ الناقص⁽³⁾.

المطلب الرابع : السوق النقدية

وهي عبارة عن سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل أين يتم إقراض واقتراض الأموال من طرف الهيئات المالية، والسوق النقدية في الجزائر متواجدة منذ الستينات لكن لم يكن لهذه السوق قبل 1989 دور في تبادل النقد بل كانت أداة في يد السلطات النقدية للقيام بعمليات إعادة الخصم بمعدلات فائدة محددة إداريا، كما أنها كانت عبارة عن سوق ما بين البنوك (marché interbancaire) تقوم فيها هذه الأخيرة التي تعرف فائضا في سيولتها بإقراض البنوك التي تعرف عجزا أو نقصا في سيولتها وذلك بمعدل محدد مسبقا .

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.59.

(2) التعليم رقم 2001/06 المؤرخة في 06 ديسمبر 2001 المعدلة للتعليم رقم 2001/01 والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي، المادتين 01 و02.

(3) المادة 93 من قانون النقد والقرض 10/90.

وفي جوان 1989 تمت إعادة تنظيم سوق النقد جزريا في الجزائر، وعرفت اهتماما أكثر في تنظيمها وتوسيع تطورها خاصة مع ظهور قانون النقد والقرض والتنظيم رقم 91 / 08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية ، فعرفت إدخال أدوات جديدة مثل نظام المزادات وعمليات السوق المفتوحة ، كما حدد أيضا المتدخلون في هذه السوق وهم :

- البنوك والمؤسسات المالية؛

- المؤسسات المالية غير البنكية؛

- المستثمرون المؤسسون في وضعية إقراض فقط .

ويقوم بنك الجزائر بدور المنظم والمسير للسوق النقدية ويتدخل في هذه السوق بواسطة أحد

الأشكال التالية⁽¹⁾ :

● ففي حالة وجود السيولة في السوق النقدية تتم عملية إعادة التمويل بطريقتين :

- إعادة تمويل مقابل قرض بتقديم سندات مضمونة أو تحت الأمانة

- إعادة تمويل مقابل قرض دون تقديم سندات وتسمى بالعمليات على البياض

• وفي حالة عدم كفاية الأموال المعروضة في السوق ما بين البنوك, يمكن للبنك المركزي

أن يتدخل في السوق النقدية، ويكون تدخله هذا بعدة طرق يمكن تلخيصها فيما يلي :

- الشراء النهائي (Achat Ferme), وبموجب هذه الطريقة, يتدخل البنك المركزي مشتريا لبعض الأنواع من السندات العامة والخاصة التي يحددها بنفسه، وفي هذه الحالة يكون التنازل عن هذه السندات من طرف البنوك نهائيا، ويحصل البنك المركزي مبلغ هذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق من الأشخاص الذين سحبت عليهم مباشرة؛

(1) النظام رقم 08/91 المؤرخ في 14 أوت 1991 والمتضمن تنظيم السوق النقدية، المادة 06.

- اتفاقية إعادة الشراء لمدة 24 ساعة (Pensions à 24 heures), وحسب هذه الطريقة يحدد البنك المركزي مبلغا نمطيا للتدخل اليومي حسب تطورات السوق، وفي حالة اتفاقية الشراء لمدة 24 ساعة , يقوم البنك الذي يطلب إعادة التمويل بالتنازل عن السندات التي بحوزته لمدة معينة (أو بصفة مؤقتة) هي مدة القرض؛
- اتفاقية إعادة الشراء لمدة 7 أيام (Pensions à 7 jours) , وتجري هذه الاتفاقية على سندات الخزينة التي يتنازل عنها البنك المقترض لمدة 7 أيام مقابل أموال تستعمل لمواجهة الحاجات المالية غير المتوقعة لهذا البنك .

ويتدخل بنك الجزائر يوميا في السوق النقدية عن طريق منح لمدة 24 ساعة وأكثر , ويعلن عند فتحه السوق, المعدل المتوسط المرجح (Taux moyen pondéré) , كما يضمن الوساطة بين الطرفين(الطالب والعارض) في مفاوضاتهما حول المعدل ومبلغ ومدة العرض، ويتقاضى مقابل عمولات على حساب المقترضين , وتتحدد هذه العمولات كما يلي⁽¹⁾:

- 16/1 % سنويا لكل العمليات التي لا تتجاوز 30 يوما؛

- 32/1 % سنويا لكل العمليات التي تتجاوز 30 يوما.

* ومن أهم العمليات التي تجري في السوق النقدية نجد :

1/ عمليات السوق المفتوحة : (OPEN MARKET) :

لهذه العمليات هدف محدد عادة هو معدل الفائدة , وتكمن في شراء وبيع البنك المركزي في السوق النقدية لسندات عمومية تستحق في أقل من ستة (06) أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم أو بمنح قروض , ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات هذه 20 % من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة⁽²⁾.

وتتم العملية بطلب بنك الجزائر عن طريق التلكس من البنوك والمؤسسات المالية أن تعطي تسعيرة قاطعة للسند أو معدل فائدة محدد بسعر الشراء وسعر البيع, و يتحصل بنك الجزائر على

(1) التعليم رقم 28/95 المؤرخة في 22 أبريل 1995 المتضمنة تنظيم السوق النقدية، المادة 02.

(2) المادتين 76، 77 من قانون النقد والقرض 10/90.

العروض باستمرار ويختار أحسنها. تتضمن عروض هذه التسعيرات المبلغ الإجمالي للسندات المباعة وتاريخ العملية وتاريخ القيمة وتاريخ الاستحقاق وعدد الأيام بين تاريخ القيمة وتاريخ استحقاق السند (n) وكذلك معدل الفائدة الاسمي (i) , وعليه يكون تحديد سعر السند كما يلي⁽¹⁾ :

$$\frac{\text{المبلغ المباع}}{\text{السعر}} = \frac{360}{n * i + 1}$$

وتجدر الإشارة إلى أن العملية الوحيدة في السوق المفتوحة هي التي أجريت في نهاية عام 1996 , وشملت مبلغا يقدر بـ 4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسطة يقدر بـ 14,94 % ؛ ولحد اليوم لم تجر أية عملية أخرى⁽²⁾.

2/ مزادات القروض (ADJUDICATION DE CREDITS) :

ولقد تم استخدام هذا النوع من أدوات الرقابة غير المباشرة في ماي 1995 بهدف توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية⁽³⁾ , وكانت هذه المزادات تهدف إلى تقوية دور أسعار الفائدة من خلال السماح بتطبيق ممارسات أكثر تنافسا في الأسواق .

وطبقا لنظام المزادات يعلن بنك الجزائر سعر فائدة أدنى قبل المزاد وبعد ذلك تتقدم البنوك أو المؤسسات المالية بعطاءاتها في شكل أسعار فائدة وأحجام الائتمان, وتتم هذه المناقصات عن طريق التلكس أو الفاكس ليلة العملية على الأكثر.

مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية
وتقسم السندات في شكل ضمانات إلى ثلاثة أقسام :

- سندات الفئة الأولى: وتتمثل في سندات الخزينة, سندات التجهيز, سندات تمثل قروضا بنكية ومضمونة من طرف الدولة وسندات تمثل القروض الممنوحة للمؤسسات من الصنف الأول, وهي قابلة للمناقصة.

(1) التعليمية رقم 28/95 ، مرجع سابق، المادة 06.

(2) حسينة شملول، مرجع سابق، ص.177.

(3) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.59.

- سندات الفئة الثانية: وهي سندات تمثل قروضا ممنوحة لمؤسسات من الصنف الثاني, لا تقبل إلا إذا حدد ذلك في المناقصة .

- سندات الفئة الثالثة: سندات تمثل قروضا ممنوحة لمؤسسات من الصنف الثالث, وهي غير مؤهلة للمزايدات.

ولقد تم تصنيف المؤسسات تبعا للتعليمية رقم 94/74 المؤرخة في 02 نوفمبر 1994 المتعلقة

بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك كما يلي :

- الصنف الأول: حقوق جارية ؛

- الصنف الثاني: حقوق ذات مشاكل محتملة ؛

- الصنف الثالث: حقوق تعرف أخطارا كثيرة.

وكانت مزادات القروض تعقد في البداية كل ستة أسابيع ولكن نظرا لتزايد أهميتها كأداة رئيسية لإعادة التمويل أصبحت تعقد منذ أوائل عام 1996 مرة كل ثلاثة أسابيع, ولقد قدر معدل مزايدة القروض بـ 19,50 % في نهاية 1995 ثم انخفض إلى 17,20 % في نهاية 1996, وفي ديسمبر 1999 وصل إلى 11,07 % ثم 8,3 % في فيفري 2001, (أنظر الملحق رقم (2)).

3/ مزادات أدونات الخزينة (ADJUDICATION DE BONS DU TRESOR) :

واستكمالا للنظام السابق اتبعت السلطات النقدية نظام آخر هو نظام مزادات أدونات الخزينة حين تقوم هذه الأخيرة بإصدار سندات عمومية تخضع لشروط السوق النقدية في شكل مناقصة سندات ذات استحقاقات موحدة, وتتدخل الخزينة العمومية في السوق النقدية من خلال بنك الجزائر باعتباره وكيلها المالي والذي يقوم بخدمتها بضمان تحقيق عمليات مناقصات بيع سندات القابلة للتداول في السوق

النقدية. ولقد بدأت هذه العملية لأول مرة في أكتوبر 1995 وبلغت أسعار الفائدة على السندات 22,5% ثم انخفضت إلى 17,5% في نهاية نفس السنة، وهو ما يسهل تطبيق عمليات السوق المفتوحة في نهاية 1996⁽¹⁾، ويتعلق الأمر بأذونات قصيرة الأجل لـ 13, 26, 52 أسبوعا وأذونات خزينة لسنة وستين وخمس سنوات حيث بلغت معدلات الفائدة لهذه الأذونات في فيفري

(1) نفس المرجع، ص.60.

2001 كما يلي : 13 أسبوعا: 5,82% , 26 أسبوعا: 5,96% , 52 أسبوعا: 7,95% ، لستين: 6,00% خمس سنوات: 8% وتصدر هذه الأذونات طبقا لاحتياجات خزينة الدولة التي تؤسس قرار إصدارها على أساس العروض المقدمة في إطار شروط سعر السوق النقدية من طرف المتدخلين فيه(الملحق رقم 02).

والجداول التالية توضح حالة السوق النقدية لشهري جويلية/أوت 2000 :

جدول رقم (05) : تدخلات بنك الجزائر لشهري جويلية /أوت 2000

الوحدة : مليون دج

التغيرات	2000/08/31	2000/07/31	بيان
4835 -	1095	5930	الأمانة لـ 24 ساعة
-	-	-	الأمانة لـ 7 أيام
4500	88000	83500	مزايدة القروض
438	113141,68	112703,45	إعادة الخصم الجاري
0	131700	131700	حصص إعادة الخصم
% 0,33	% 85,91	% 85,58	معدل استهلاك الحصص
-	-	-	السوق المفتوحة

Source : Media Bank, N°= 49, Juillet/ Août 2000 ,p .22.

خلال هذين الشهرين فإن هيكل المبالغ المخصصة من بنك الجزائر للنظام المصرفي كان كمايلي :

- عمليات أخذ بالأمانة للسندات سجل في نهاية الفترة انخفاض قدره 4835 مليون دينار؛
- مبلغ عمليات المزايدة على القروض عن طريق المناقصة انتقل من 83500 مليون دينار دج في بداية الفترة إلى 88000 مليون دج في نهاية الفترة أي بزيادة 4500 مليون دج ؛
- أما مبلغ إعادة الخصم الجاري فقد سجل ارتفاع طفيف قدر بـ 438 مليون دج .

جدول رقم(06) : عرض الأموال المقترضة في السوق النقدية خلال شهري جويلية/ أوت 2000

الوحدة : مليون دج

التغيرات	2000/08/31	2000/07/31	بيان
16590 -	15290	31880	الطلب المعلن عنه
8425 -	7382	15807	أ) عرض لمدة 24 سا
20574	134317	113743	ب) عرض لأجل
12149	141699	129550	عرض الأموال المقترضة
1304 -	1960	3264	مزايدة سندات الخزينة 13 أسبوعا
2113	24320	22207	مزايدة سندات الخزينة 26 أسبوعا
0	15030	15030	مزايدة سندات الخزينة 52 أسبوعا
0	3892	3892	مزايدة سندات الخزينة لسنتين

Source : Ibidem

إن عرض الأموال المسجلة في سوق ما بين البنوك سجل ارتفاعاً هاماً بـ 12149 مليون دج , و خاصة في توظيفه لأجل الذي انتقل من 113743 مليون دج إلى 134317 مليون دج , توظيف يوم بيوم عرف انخفاضا يقدر بـ 8425 مليون دج . أما سوق سندات الديون المتداولة فقد عرفت تطورا بالنظر إلى سندات الخزينة ذات أجال تتراوح من 13 أسبوعا إلى 26 أسبوعا, إلى 52 أسبوعا وإلى سنتين التي تسير في الحساب الجاري على التوالي في نهاية الفترة: 1960 مليون دج, 24320 مليون

دج, 15030 مليون دج , 3892 مليون دج , مع معدل متوسط مرجح هو 9,83% , 9,91% , 10,06% , و 8% .

جدول رقم (07) : معدلات الفائدة المطبقة من طرف بنك الجزائر خلال تدخلاته

الوحدة: %

التغيرات	2000/08/30	2000/07/31	بيان
% 0,00	% 12,00	% 12,00	معدل تدخل بنك الجزائر
% 0,0023	% 9,95750	% 9,95521	معدل مزايده القروض
-	-	-	معدل السوق المفتوحة
% 0,0525 -	% 8,59371	% 8,64625	التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل

Source : Ibidem

إن معدلات الفائدة المطبقة من طرف بنك الجزائر خلال تدخلاته في السوق النقدية لم تعرف تغييراً هاماً , أما التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل عرفت تغير طفيف بين 8,64% في بداية الفترة و 8,59% في نهاية الفترة.

جدول رقم (08) : معدلات الفائدة المطبقة في سوق ما بين البنوك

الوحدة : %

التغيرات	2000/08/30	2000/07/31	بيان
----------	------------	------------	------

المعدل المتوسط المرجح اليومي	9,995119 %	9,99695 %	0,0018 %
المعدل المتوسط المرجح للعمليات الآجلة	10,55664 %	10,50170 %	0,0549 - %

Source : Ibidem

المعدلات المتداولة (المتفاوض عنها) في سوق ما بين البنوك لم تعرف تغير كبير واستقرت حول 9,99 % بالنسبة لـ 24 ساعة ومعدل متوسط مرجح بـ 10,53 % في بداية الفترة و 10,50 % في نهاية الفترة .

المبحث الثالث : ما مدى تحقيق أهداف السياسة النقدية

إن الحديث عن أهداف السياسة النقدية المحققة في الجزائر يعني تقييم نجاح هذه السياسة المتبعة ومدى قدرتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي ولقد استهدفت السلطات النقدية في ظل قانون النقد والقرض التحكم في وتيرة التضخم بالتوافق مع رفع معدلات النمو الاقتصادي واستعادة التوازن الداخلي .

ولبلوغ هذه الأهداف تم وضع الأهداف الوسيطة التالية⁽¹⁾ :

- المراقبة الحذرة لتوسع النقد (M_2) والائتمان وذلك بإيقاف الإفراط في اللجوء إلى البنك المركزي بصفته الملجأ الأخير للإقراض ؛
- تحرير الأسعار؛
- تعديل هيكل معدلات الفائدة؛
- الانزلاق التدريجي لسعر الصرف إلى مستواه التوازني .

لقد اتخذت السلطات النقدية من أجل تحقيق أهدافها النهائية, سياسة نقدية صارمة ابتداء من 1994 , وفيما يلي سنحاول إبراز دورها في استعادة التوازنات الداخلية والخارجية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق .

المطلب الأول : النمو الاقتصادي

سجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي نموا بـ 2,1 % سنة 2001 مقابل 2,4 % سنة 2000, مبرزا بذلك نمواً إيجابياً للسنة السابعة على التوالي؛ وتؤكد هذه النتيجة الاتجاه نحو استقرار الاقتصاد الكلي, لكن في مستوى نمو غير كاف (معدل 3,1 % في الفترة السباعية 1995-2001), أما فيما يخص

الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات والفلاحة فقد سجل نسبة نمو متوسطة تقدر بـ 2,4 % خلال المرحلة ما بين 1995-2001, (انظر الجدول رقم (09)) ، ويعود الفضل في هذا النمو إلى⁽²⁾ :

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.ص.306-308.

(2) عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص.41.

- وقانون المالية لسنة 2003، ص.ص.6.7.

- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل فائض يقدر بـ 15 % سنة 1995، ليرتفع إلى 19,5 % سنة 1996 ثم ليتراجع نسبيا خلال السنوات اللاحقة حيث سجل القطاع الفلاحي خلال سنة 2001 نموا مقداره 13,2 %.

- إضافة إلى مساهمة قطاع الإنشاء والخدمات وقطاع المحروقات حيث سجل هذا الأخير فائض يقدر بـ 7 % سنة 1996 ثم لينخفض سنة 1998 إلى 3,5 % ويستمر في الانخفاض بسبب تخفيض حصص الإنتاج المقررة من طرف منظمة البلدان المصدرة للنفط حتى يتسنى استقرار سعر برمبل النفط الخام؛ أما قطاع الإنشاء والخدمات فقد وصل نموه إلى 2,8 % سنة 2001 مقابل 2,4 % سنة 1998 .

- أما القطاع الصناعي فقد عانى الكثير بالرغم من التحسن الطفيف خلال سنة 1998 ، أين سجل معدل نمو إيجابي لأول مرة يقدر بـ 4,6 % بعد سلسلة معدلات النمو السالبة ، لينخفض سنة 2001 إلى 2 % وهذا رغم التسهيلات التي منحت له من أجل الاستيراد ، ويعود السبب في ذلك إلى تحرير التجارة الشيء الذي عرض المنتجات الجزائرية للمنافسة الأجنبية .

جدول رقم (09) : تطور الناتج الداخلي الخام 1990-2001

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
4222	4023	3213	2810	2780	2570	2005	1487	1190	1075	862	544	ن.د.خ إسمي ¹⁰ دج ن.د.خ
2724	2402	2231	2089	1865	1762	1454	1126	915	801	611	419	ن.د.خ خارج المحروقات
2.1	2.4	3.2	5.1	1.1	4.1	3.8	-0.9	-2.2	1.6	-1.2	1.1	النمو (بالحجم) % ن.د.خ
4.5	1.6	2.3	6.3	-1.7	3.4	3.7	-1.3	-3.6	1.8	-2.9	-0.7	ن.د.خ.م ن.د.خ.م.خ.ف
3.2	2.7	2.3	4.7	1.4	0.4	2.2	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	

المصدر : قانون المالية لسنة 2003. ص.6 .

المطلب الثاني : التضخم

إن هدف بنك الجزائر الأساسي و المتمثل في التحكم في التضخم في فترة الإصلاح الاقتصادي , قد أنجز كما ينبغي حيث أن معدلات التضخم انخفضت مع نهاية 1996 بعد اتباع سياسة نقدية حازمة وحذرة ليصل إلى 18,7 % ثم إلى 5% سنة 1998 ثم 1,4 % سنة 2002 , مقابل 4,2 % سنة 2001 (جدول رقم(10)) , وهذا راجع إلى :

- التحكم في نمو الكتلة النقدية M_2 خلال فترة برامج الاستقرار الاقتصادي حيث بلغ 14,4% سنة 1996 مقابل 23,9 % سنة 1992 , ليصل إلى 13,2 % سنة 2000 وليسجل ارتفاع يقدر بـ 19,8 % سنة 2002 بسبب تزايد نفقات الميزانية المخصصة لمخطط بعث الإنعاش الاقتصادي⁽¹⁾.
- إضافة إلى تحسن عجز الميزانية بالنسبة للنتائج الداخلي الإجمالي بفعل اتباع سياسة مالية تقييدية والمدعومة بتدابير نقدية صارمة, فانقل من - 4,4 % سنة 1994 إلى 3 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1996 ليصل إلى 2,9 % سنة 1998 ثم 1,3 % في 2001⁽²⁾ , وهذا من شأنه يبعد خطر التمويل النقدي التضخمي.

جدول رقم (10) : تطور معدلات التضخم للفترة 1990- 2002

الوحدة : %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل التضخم	17,6	25,5	32,0	20,54	29,05	29,78	18,69	5,73	4,95	2,64	0,34	4,2	1,4

المصدر :- عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص.40.

- التقرير الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2002، مرجع سابق، ص.66.

- Media Bank, N°= 15.

- WWW.Finance-Algeria.org, Op.cit, p.39.

(1) التقرير الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 2002، مرجع سابق، ص.66.

(2) نفس المرجع، ص.65.

ويتضح لنا من خلال الجدول السابق أن البنك المركزي لم يتحكم جيدا في السنوات الأولى من التسعينات في نمو الكتلة النقدية وبالتالي في التضخم إلا أن التحكم فيه بدأ يظهر أكثر ابتداء من 1996 ، وبالرغم من أن استقرار الأسعار يعني أن هدف السياسة النقدية هو تحقيق معدل تضخم مساوي للصغر إلا أن الكثير من الاقتصاديين يضعون هدف التضخم أقل من 5 % ، وهكذا نجح بنك الجزائر في إبقاء نسبة التضخم تحت سقف 5 % للسنة الخامسة على التوالي .

المطلب الثالث: سعر الصرف

لقد تم إدخال إصلاحات واسعة على نظام الصرف في الجزائر منذ نهاية 1987 ، حيث قررت الدولة ترك سعر الصرف ينخفض بشكل منتظم ومستقر ما بين 31 ديسمبر و31 مارس 1991 ، فانخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 4,87 دج في نهاية 1987 إلى 18,5 دج في جوان 1991؛ وفي إطار الاتفاق الاستعدادي مع صندوق النقد الدولي ، صارت قابلية العملة للتحويل أمرا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر ، فاتخذ مجلس النقد والقرض قراراً في نهاية سبتمبر 1991 يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي للقضاء على الفرق الموجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي ليصل إلى 22,5 دج للدولار الواحد إلى غاية مارس 1994؛ وبعد إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي في 10 أبريل 1994 ، شرع مجلس النقد والقرض في تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40,7 % ليصبح سعر صرف الدينار 36 دج مقابل دولار أمريكي واحد ، ليصل في سبتمبر إلى 40 دج للدولار الواحد⁽¹⁾.

وابتداء من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر بناء على عروض مقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة ومع توفر العملة الأجنبية ، واعتمدت تقنية التسعير (le fixing) هذه كتقنية جديدة لتحديد سعر الصرف في مرحلة انتقالية وتجريبية ما بين 1994 و1995 ، وألغيت جلسات تحديد أسعار النقد الأجنبي في بنك الجزائر بعد إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك في ديسمبر 1995 والذي يعتبر أحد أهداف برنامج التصحيح الهيكلي (أبريل 95 – مارس 98) ، وفي ديسمبر 1996 صرح بنك الجزائر بإنشاء مكاتب

الصرافة للتعامل بالنقد الأجنبي⁽¹⁾؛ وكل هذه الإجراءات عززت كثيرا من قدرة بنك الجزائر على إدارة السياسة النقدية وفعالية تخصيص النقد مع تزايد التركيز على آلية السوق ، وبانتقال عائدات الصادرات النفطية من سوناطراك إلى بنك الجزائر أصبح هذا الأخير أكبر مورد للنقد الأجنبي فصار دوره في سوق الصرف دورًا رئيسيًا .

أما في ماي 1998 مع نهاية اتفاق إعادة الجدولة وتسهيلات التمويل مع صندوق النقد الدولي ولسبب خارجي تمثل في انخفاض سعر النفط إلى 11,9 دولار أمريكي ، عرفت الاحتياجات من النقد الاجنبي تدهورا ابتداء من جوان 1998 حيث انخفضت إلى 6,846 مليار دولار⁽²⁾ ، مما أدى إلى التأثير على سعر الصرف الذي انخفض في نهاية 1998 مقارنة بنهاية 1997 كما استمر في الانخفاض إلى غاية بداية 2001 ، حيث سجل انخفاضا في قيمة العملة الوطنية بـ 2,6 % مقارنة بسنة 2000 ، وهذا انخفاض محسوس يقل نوعا ما عن ذلك المسجل في سنة 2000 مقارنة بسنة 1999 والذي يقدر بـ 11,5 % ، وهي نتيجة تؤكد الاتجاه نحو استقرار سعر الصرف .

جدول رقم (11) : سعر صرف الدنيا الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990 – 2002

الوحدة : دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سعر الصرف	10,00	22,51	21,5	23,34	42,89	52,18	56,19	58,41	60,35	69,32	75,34	77,3	79,68

المصدر : - جودي كريم، كمال رضوان ياسين بادسي، مرجع سابق، ص.ص. 316 .

- حسينة شملول، مرجع سابق، ص.ص. 181.

- قانون المالية لسنة 2003 ، ص.ص. 7.

- WWW.Finance-Algeria.org, Op.cit, p.39.

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.ص. 61.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2001، ص.ص. 356.

* إن الهدف من سياسة تخفيض العملة الوطنية في فترة الإصلاحات هو إعادة التوازن الخارجي، وبالتالي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات مما يوفر للبلد زيادة في النقد الأجنبي ، ويتم هذا في إطار تحرير التجارة الخارجية .

فقد سجل حساب الصفقات الجارية لميزان المدفوعات رصيذا إيجابيا سنة 1996 بقيمة 1,260 مليار دولار مقابل عجز يقدر بـ 2,240 مليار دولار في سنة 1995⁽¹⁾ ، ليسجل فائض سنة 2000 بقيمة 9,25 مليار دولار ثم 6,764 مليار دولار أمريكي سنة 2001 ، مقابل عجز يقدر بـ 0,90 مليار دولار ويفسر هذا بتراجع سعر برميل النفط الخام، وبالتالي الإيرادات من صادرات البضائع المتأتية من تصدير المحروقات التي مازالت تحتل الصدارة بنسبة 98 %، (انظر الملحق رقم (3)).

والتحسس في ميزان المدفوعات ناتج أساسا :

- عن عملية إعادة الجدولة التي نتج عنها انخفاض في نسبة خدمة الديون مقارنة بإيرادات الصادرات حيث بلغت 38,8 % سنة 1995 ثم 30,9 % سنة 1996 لتصل سنة 2001 إلى 22,1 %

- وكذلك عن طريق القروض الممنوحة في إطار برنامج التصحيح من طرف المؤسسات المالية الدولية .

هذه الوضعية الحسنة أدت إلى إعادة تشكيل احتياطي الصرف، حيث وصل إلى 11,91 مليار دولار سنة 2000 مقابل 2 مليار دولار سنة 1995 ، ليصل إلى 17,963 مليار دولار أمريكي سنة 2001⁽²⁾، (أنظر الملحق رقم (3)).

المطلب الرابع : الشغل والبطالة

يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الأساسية للوضعية الاقتصادية لأي بلد كان ، هذا المعدل المرهون بحجم الاستثمارات الإنتاجية الذي يؤثر مباشرة على الإنتاجية وبالتالي على مستوى التشغيل كما في الجزائر، فالانخفاض المستمر في أسعار المحروقات منذ سنة 1986 قلص من حجم

(1) نفس المرجع، ص. 352.

(2) قانون المالية لسنة 2003، ص.8.

الاستثمارات تدريجيا وخاصة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية فانعكس مباشرة على سوق الشغل , فشهدت معدلات البطالة ارتفاعا بنسبة 17 % سنة 1987 و 19 % سنة 1989 مقابل 16,5 % سنة 1985 .

وظلت معدلات البطالة طيلة فترة الإصلاح الاقتصادي مرتفعة نسبيا كما يوضحه الجدول رقم (12) , وذلك راجع إلى عاملين أساسيين هما :

- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2,8 % سنويا وهذا ما أدى إلى تزايد وتسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5,85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7,8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8,25 مليون سنة 1998 ؛

- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خصوصية العديد من المؤسسات العمومية بحثا في النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة (1994-1997) بسبب تصفية وخصوصية حوالي 986 مؤسسة .

جدول رقم (12) : تطور معدلات البطالة للفترة 1991-1999

الوحدة : %

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	21	21,3	29,25	24,36	26,99	27,99	29,2	28,0	29,2

المصدر: عبد الباقي روابح، شريف غياط، " الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر". الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ماي 2002، ص.11.

ولقد قدر عدد البطالين في الجزائر لسنة 2000 بـ 2,4 مليون ليصل إلى 2,5 مليون بطل سنة 2001 مقابل أكثر من 2,3 مليون سنة 1997 ، وحتى تستطيع الجزائر التصدي إلى هذا المشكل عليها أن تخلق أكثر من 250 ألف منصب عمل سنوي للحفاظ على المستوى الحالي للبطالة ، أما القضاء على هذه الأخيرة يتطلب توفير ما بين 700 ألف و750 ألف منصب عمل سنويا لمدة ثلاثة سنوات متتالية⁽¹⁾.

وفي إطار هذا اتخذت السلطات الجزائرية ، سياسات عمومية تمثلت في : مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ونشاطات مكافحة البطالة عن طريق أجهزة الشغل فالتطبيق الفعلي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في شهر سبتمبر 2001 ، أدى إلى إنشاء 457400 منصب عمل منها نسبة 49 % منصب عمل دائم ، وارتفع عدد مناصب العمل التي أنشئت في إطار أجهزة الشغل إلى 380195 خلال سنة 2002 مقابل 366950 سنة 2001 ، ووصل عدد الوظائف المنشأة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال سنة 2002 إلى 163500 وظيفة جديدة⁽²⁾.

(1) عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص.102.

(2) التقرير الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 2002، مرجع سابق، ص.75.

خلاصة الفصل :

لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية قبل صدور قانون النقد والقرض، ففي ظل هذا الأخير تميزت السياسة النقدية بالحذر والحزم، كما عرفت السلطة المشرفة عنها استقلالية تامة، إضافة إلى هذا شهدت الجزائر منذ 1994 إصلاحات اقتصادية أخرى مست جميع القطاعات خاصة القطاع النقدي والمالي، فتم إدخال أدوات رقابة نقدية غير مباشرة تهدف إلى توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية ومراقبتها، وإشراك القطاع الخاص في تمويل هذه البنوك.

فأسفرت هذه التحولات في السياسات الاقتصادية في الجزائر في نهاية فترة التسعينات عن تحقيق درجة نسبية من الاستقرار الاقتصادي الكلي، وانعكس ذلك في معدلات التضخم المنخفضة، والتحسين في ميزان المدفوعات، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام مازالت دون المستوى المطلوب خاصة في ظل الزيادة المضطربة للكثافة السكانية ومحدودية الطاقة الإنتاجية كما رافق هذه المعدلات المتواضعة زيادة في معدلات البطالة، وعليه يتعين على الدولة تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار في الفترة المقبلة لتحسين مستويات المعيشة ومعالجة مشاكل البطالة، والتقليل من حدة الانعكاسات السلبية للإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في المرحلة الانتقالية، ولا يمكن أن يتم هذا إلا بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية.